النجيفي ينفي اتفاقا مع طالباني على استبدال المالكي

رئيس البرلمان: الكرد حجر زاوية الحكومة.. وحواراتي كانت على ثلاثة محاور

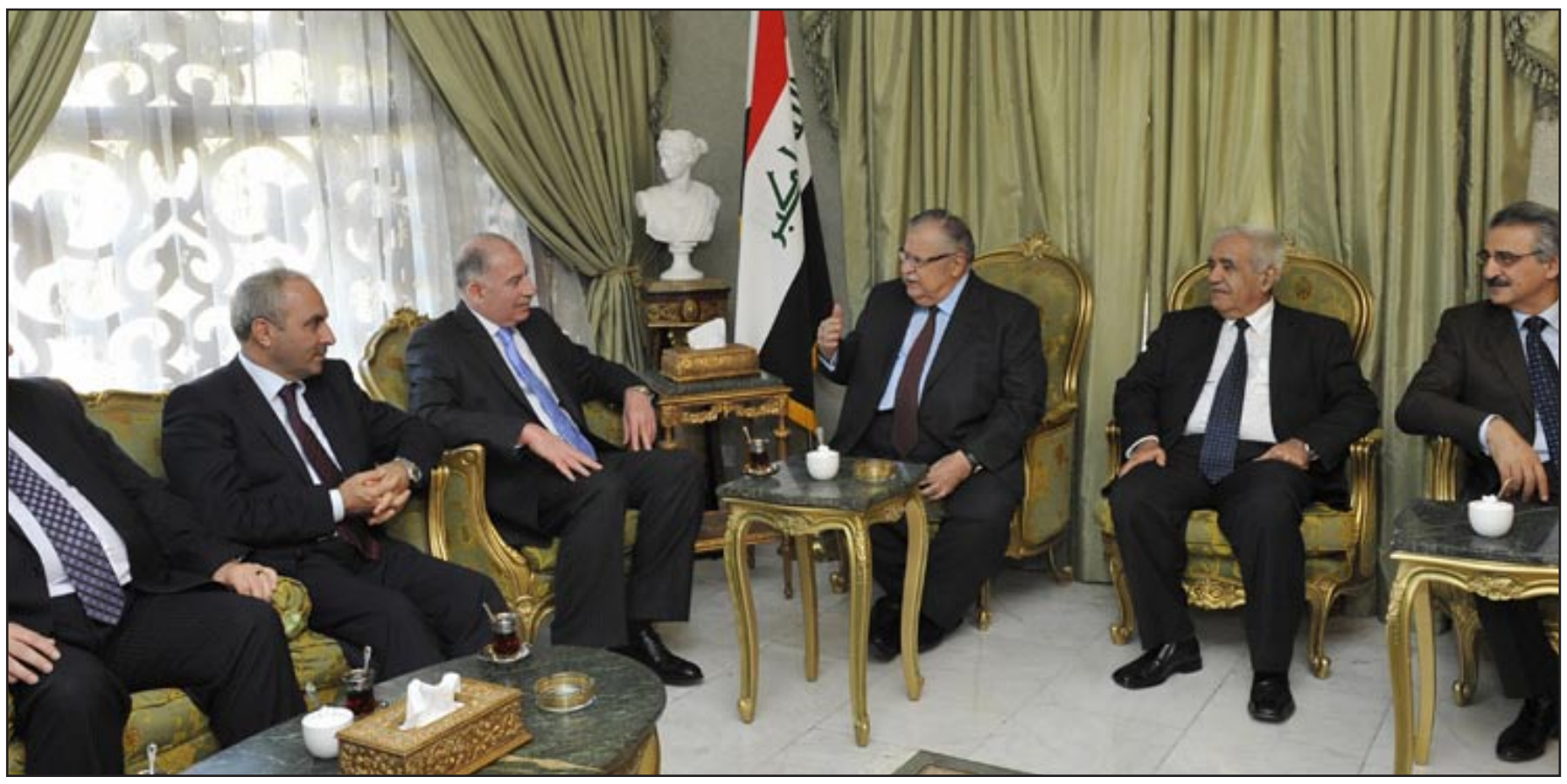

□ بغداد/ المدى

نفى رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي أمس، أن تكون مفاوضاته التي أجراها في السليمانية مع الرئيس جلال طالباني قد تناولت مسألة سحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي، وتشكيل لجنة لإجراء مفاوضات مع الكرد لبحث الأزمة السياسية وتطوراتها، مؤكدا اتفاقه مع طالباني تضمن عقد المؤتمر الوطني العام وحل قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عبر الإجراءات القضائية وإيقاف الحملات الإعلامية فقط.

وقال النجيفي في بيان صدر امس، عن مكتبه الإعلامي تلقت "المدى"، نسخة منه إن "المفاوضات التي أجريت في السليمانية مع الرئيس جلال طالباني لم تتطرق لمسألة سحب الثقة من حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي"، مؤكدا أنه "لم يتم أيضا تشكيل لجنة خماسية تضم أبرز مكونات القائمة العراقية بهدف إجراء مفاوضات مع الكرد في السليمانية لبحث الأزمة السياسية وتطوراتها".

وأضاف النجيفي أن "الكرد يمثلون حجر الزاوية في الحكومة القائمة وفي أي تطور يحصل، كسحب الثقة عن الحكومة"، مشيرا إلى أن "الاتفاق مع طالباني تناول ثلاث مسائل أساسية وهي عقد مؤتمر وطني عام لجميع القوى السياسية بغية معالجة القضايا المتعلقة بإدارة الحكم والدولة".

وأشار رئيس البرلمان إلى أن "الاتفاق مع طالباني تضمن أيضا حل قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عبر الإجراءات القضائية، فضلا عن إيقاف الحملات الإعلامية والإجراءات التي من شأنها تعقيد الأوضاع وتنقية الأجواء السياسية".

وكانت بعض وسائل الإعلام قد تناقلت عن مصادر مطلعة خبرا يفيد باتفاق على سحب الثقة من الحكومة وقيام نائب الرئيس العراقي خضير الخزاعي بحمل رسالة من رئيس الجمهورية جلال طالباني إلى رئيس الوزراء نوري المالكي تتضمن خلافا شديدا معه وهو ما نفاه مكتب الخزاعي أيضا.

وكشف النائب عن القائمة العراقية أحمد المساري أمس الأول الأربعاء ،عن اتفاق رئيس الجمهورية جلال طالباني ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي على مفاتحة مجلس القضاء الأعلى لنقل قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي إلى جهة ثالثة حيادية، كون بقائها في بغداد سيعرضها لضغوط سياسية، فيما أكد ثقة قائمته ببراءة الهاشمي.

وكان رئيسا الجمهورية جلال طالباني ومجلس النواب أسامة النجيفي قد اتفقا خلال اجتماع عقد في محافظة السليمانية، الثلاثاء الماضي ، (٢٧ كانون الأول الحالي)،ووفقا لبيان رئاسي على حل قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي عبر الإجراءات القضائية، وعقد مؤتمر وطني عام لجميع القوى السياسية لمعالجة القضايا المتعلقة بإدارة الحكم والدولة ووضع حلول للأزمة .

ويتواجد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الصادرة بحقه مذكرة اعتقال بتهمة الإرهاب، حاليا في إقليم كردستان العراق، بعد أن عرضت وزارة الداخلية العراقية، في الـ١٩ من كانون الأول الحالي، اعترافات لبعض حماياته بشأن قيامهم بأعمال عنف بأوامر منه، فيما أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني، في الـ٢٤ من كانون الأول الحالي، أن الهاشمي موجود بضيافته وسيمثل أمام القضاء في أي وقت ومكان داخل العراق.

وقرر مجلس القضاء الأعلى في (٢٥ كانون الأول الحالي) إعادة التحقيق في التهم الموجهة لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الذي اجري من قبل قاض منفرد، فيما أعلنت الهيئة القضائية الخماسية أن مذكرة الاعتقال بحق الهاشمي صدرت بعد توثيق تحقيقات القاضي المنفرد.

وأعلنت العراقية، في (٢٤ كانون الأول الحالي) عن تقديمها طلبا رسميا لنقل قضية الهاشمي إلى محاكم إقليم كردستان، فيما حمل الهاشمي خلال مؤتمر صحافي عقده في اربيل، في (٢٠ من كانون الأول الحالي)، رئيس الوزراء نوري المالكي مسؤولية اتهامه بـ"الإرهاب"، مؤكدا أنه مستعد للمثول أمام القضاء في حال تم نقل قضيته إلى إقليم كردستان، فيما أكد الأحد (٢٥ كانون الأول الحالي)، أن الاتهامات التي وجهت إليه هي ابتزاز سياسي من قبل المالكي، وأشار إلى أن الأخير لديه قائمة لابتزاز خصومه وسينتقل باتهاماته إلى وزير المالية رافع العيساوي ورئيس البرلمان أسامة النجيفي، فيما اعتبر أن اتهامه سيعمق من شعور السنة بالمظلومية.

واعتبر رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، عرض الاعترافات بصمات صريحة للخطاب الطائفي وترويجه، مطالباً بتشكيل لجنة مشتركة تمثل جميع الكتل السياسية للإشراف على مراحل التحقيق.

فيما دعا رئيس الجمهورية جلال طالباني، إلى احترام عمل وتخصص القضاء العراقي والثقة به، مطالباً بعدم التدخل في شؤونه والطعن بقراراته، فيما وصف إصدار مذكرة اعتقال بحق نائبه طارق الهاشمي وعرض اعترافات عناصر حمايته في وسائل الإعلام بـ"القرارات المتسرعة".

وحذر رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي خلال مؤتمر صحافي عقده، في الـ٢١ من كانون الأول الحالي، حكومة إقليم كردستان من السماح لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالهروب، مؤكدا أن عدم التسليم أو السماح له بالهروب سيثير المشاكل مع الإقليم، فيما طالبه بتسليم نفسه للقضاء العراقي.

وتشهد العلاقات بين ائتلافي رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي ورئيس الوزراء الحالي نوري المالكي توتراً يتفاقم بمرور الوقت في ظل بقاء نقاط الخلاف بينهما عالقة دون حل، كما وتدور خلافات بين الجانبين على خلفية العديد من المواضيع منها اختيار المرشحين للمناصب الأمنية في الحكومة، وكذلك تشكيل مجلس السياسات الإستراتيجية، الذي اتفقت الكتل على تأسيسه في لقاء اربيل، ولم تتمِ المصادقة على قانونه حتى الآن، فضلاً عن تصريحات يطلقها رئيس الحكومة وأعضاء في كتلته تشكك بأهمية المجلس ودوره وعدم دستوريته، حتى وصل الأمر إلى حد أن قال المالكي أن لا مكان للمجلس في العراق.

المجلس الإسلامي يطالب بالعودة إلى التوافقات

□ بغداد/ المدى

طالب القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي العراقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب الشيخ همام حمودي بالعودة الى الاتفاقات المبرمة بين الكتل السياسية معتبرا أنه الحل الانجح لتجاوز الازمات السياسية". واضاف في تصريح نقله عنه مكتبه الاعلامي " لا حل للازمة السياسية الا بالعودة الى الاتفاقات المبرمة التي شكلت الحكومة برئاسة نوري المالكي ".

وشدد الشيخ حمودي على ضرورة " عدم تسييس القضاء ".

وشهدت الساحة السياسية خلال الايام الماضية مستجدات عديدة تزامنت مع انسحاب اخر جندي اميركي من البلاد ، منها الخلافات السياسية بين ائتلاف دولة القانون واعضاء القائمة العراقية اعقبها تعليق حضور ممثلي القائمة العراقية الى جلسات مجلسي النواب والوزراء ثم صدور مذكرة اعتقال من مجلس القضاء الأعلى ضد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بتهمة تورط حمايته بعملية تفجير البرلمان اواخر الشهر الماضي وطلب رئيس الوزراء نوري المالكي من مجلس النواب سحب الثقة عن نائبه صالح المطلك. ونفى المكتب الاعلامي لرئيس لجنة العلاقات الخارجية النيابية القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي العراقي همام حمودي ما نشرته بعض وسائل الاعلام بشأن إجراء اتصال هاتفي بين حمودي ورئيس القائمة العراقية اياد علاوي ، جرى خلاله ابلاغ حمودي بضرورة اقالة رئيس الوزراء نوري المالكي او اجراء انتخابات مبكرة ".

وذكر بيان لمكتب حمودي تلقتالمدى نسخة منه "اننا ننفي بشدة ما تناقلته بعض وسائل الاعلام بأن علاوي أبلغ حمودي بضرورة اقالة المالكي او اجراء انتخابات مبكرة للخروج من الازمة السياسية الحالية".

وأضاف إن " المجلس الاعلى الاسلامي العراقي يمتلك رؤية خاصة في التعامل مع القضايا السياسية لا سيما الازمة السياسية الراهنة ".ودعا البيان وسائل الاعلام الى " توخي الدقة في نقل المعلومة والاحداث واستسقائها من المصادر الموثوقة ، وعدم نشر الاخبار الملفقة والتي قد تضر بالمصلحة العامة للبلاد".وكانت بعض وسائل الاعلام نشرت أنباء بشأن ابلاغ زعيم القائمة العراقية اياد علاوي القيادي في المجلس الاعلى الاسلامي العراقي همام حمودي بضرورة اقالة رئيس الوزراء نوري المالكي او اجراء انتخابات نيابية مبكرة كحل للخروج من الازمة السياسية الراهنة .

سلام الزوبعي يطالب بـ"تطهير" العراقيّة من بعض قياداتها

□ البصرة/ المدى

اتهم نائب رئيس الوزراء السابق سلام الزوبعي، أمس الأول الأربعاء، شخصيات قيادية في القائمة العراقية بالخضوع لإرادة أجنبية، مطالباً بتطهيرها منهم والانطلاق بمشروعها السياسي من جديد، فيما دعا متحدث سابق باسم الهاشمي الى عزل من وصفهم بـ"المتشددين"، عن العراقية لاستقرار العملية السياسية.

وقال الأمين العام لحركة أبناء الرافدين والقيادي السابق في القائمة العراقية سلام الزوبعي في مؤتمر صحافي عقده في مدينة البصرة، وحضرته "السومرية نيوز"، إن "العراقية تضم قيادات سياسية تخضع لإرادة خارجية، بحيث إن أغلب قراراتها تتخذ تحت تأثير جهات أجنبية"، مضيفاً أن "هؤلاء يريدون أن يحرفوا المشروع الوطني للقائمة عن مساره بهدف تجريده من قيمه الأساسية".

واعتبر الزوبعي أن "القائمة مازالت تحتفظ بالكثير من الشخصيات الوطنية، ويجب أن تطهر من المتشددين لتنطلق من جديد بمشروعها الوطني"، مبيناً أن "الذين خانوا الأمانة من داخل العراقية سوف يجدون أنفسهم خارجها في الانتخابات القادمة".

وكان الزوبعي قال في وقت سابق ان ما حصل في العراق لم يكن محض صدفة وانما جرى بتخطيط واعداد دقيقين لعدة عقود.

واشار الى ان من كان بيدهم السلطة والمال والنفط في العراق استطاعوا ان يبنوا جسورا ومشاريع ويسلحوا الجيش ويهيئوا برنامجا نوويا لكنهم في الوقت نفسه قتلوا حضارة العراق والانتماء الحقيقي للعراق لذلك ومع اول اختبار تعرض له العراق يصاب الشعب العراقي بطوابير من الجواسيس والعملاء والشيوخ المزيفين وطوابير من السراق والتجار الذين قبعوا خلف الحدود يغذون الإرهاب.

في سياق متصل، لفت نائب رئيس الوزراء السابق خلال المؤتمر الى أن "السلطتين التشريعية والتنفيذية يجب أن تنصرفا الى مهامهما وتتركا للسلطة القضائية التعامل مع قضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي"، مبيناً أن "الهاشمي يجب أن يمثل أمام القضاء في بغداد وليس في اقليم كردستان، كما ان القضية يفترض أن لا تخضع لمساومات سياسية".

المتحدث السابق باسم الهاشمي عبد الاله كاظم كان حاضراً في المؤتمر الصحافي وقال إنه "غير مقتنع بدعم الهاشمي للارهاب، وخلال عملي معه لم تبدر منه تصرفات اجرامية، مضيفاً أن "الهاشمي شخصية عسكرية أكثر من كونه شخصية سياسية".

وأشار كاظم الى أن "القائمة العراقية تضم شخصيات سياسية متشددة تواجه مشاكل في الانسجام والتفاهم مع الشخصيات والكتل السياسية الأخرى"، معتبراً أنها "بحاجة الى من يخلصها من المتشددين حتى تستقر العملية السياسية"، حسب تعبيره.

وكانت القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي بدأت، في الـ١٧ كانون الأول الحالي، بمقاطعة جلسات مجلس النواب احتجاجاً على ما وصفته بـ"التهميش السياسي"، فيما أعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات والقيادي في القائمة صالح المطلك، أن العراقية التي تشغل ثمانية مقاعد وزارية في الحكومة المؤلفة من ٣١ وزيراً، قررت كذلك مقاطعة جلسات مجلس الوزراء.

يذكر أن العراق يمر بأزمة سياسية هي الأولى بعد الانسحاب الأميركي ونجمت عن إصدار مذكرة قبض بحق نائب رئيس الجمهورية والقيادي في القائمة العراقية طارق الهاشمي على خلفية اتهامه بدعم الإرهاب وتقديم رئيس الوزراء نوري المالكي طلباً إلى البرلمان بسحب الثقة عن نائبه صالح المطلك، بعد وصف الأخير للمالكي بأنه "ديكتاتور لا يبني"، الأمر الذي دفع القائمة العراقية إلى تقديمها طلباً إلى البرلمان بحجب الثقة عن المالكي.

مجلس سياسي لكركوك يضم جميع مكوناتها

□ بغداد/ المدى

قال مسؤولون في محافظة كركوك المتنازع عليها بين إقليم كردستان وحكومة بغداد إن هناك اتفاقا مبدئيا بين قوى سياسية في المحافظة لتشكيل مجلس سياسي يضم كل الكتل الرئيسة في المحافظة لمعالجة مشاكل كركوك.

وقال ممثل القائمة العراقية في كركوك مازن عبد الجبار لوكالة كردستان للأنباء إن "هناك مقترحا لتكوين كيان تنسيقي أو مجلس سياسي يضم كافة الأطراف في كركوك من أجل التقريب في وجهات النظر بالاتفاق مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والجبهة التركمانية".

وأضاف أن "هذا المجلس يمكن من خلاله طرح كل المشاكل ووضع الحلول الناجعة لها بدلا من المشاكل السياسية التي تظهر في الإعلام بين مكونات كركوك"، متابعا بالقول "نحن من خلال هذا المجلس سنحاول أن نعكس وجهة نظر طيبة عن كركوك ومكوناتها".

وقال عبد الجبار "من خلال هذا المجلس سنستطيع أن ننقل مطالبنا أو مشاكلنا إلى قياداتنا في القائمة العراقية والتحالف الكردستاني خصوصا وأن هناك تقاربا كبيرا في وجهات النظر بين العراقية والتحالف الكردستاني". من جهته، أكد مسؤول العلاقات في المكتب التنسيقي للحزب الديمقراطي الكردستاني في كركوك فاتح محمد أمين أن "الاتفاق المبدئي مع كتلة العراقية لعمل برنامج نظامي يضم كافة مكونات كركوك يأتي من أجل حلحلة المشاكل السياسية التي تعاني منها المحافظة". وقال أمين "اتفقنا على تحديد برنامج يخص المشاكل التي تعاني منها كركوك مع مختلف مكونات المدينة ليس فقط مع العراقية بل حتى مع الجبهة التركمانية للوصول إلى حلول عملية وتوافقية". وتعد كركوك (٢٥٠ كلم شمال بغداد) الغنية بالنفط من المناطق المتنازع عليها بين حكومة بغداد وإقليم كردستان، ويقطنها خليط قومي من الكرد والعرب والتركمان فضلا عن المسيحيين.

وكان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر، اجرى في وقت سابق سلسلة اجتماعات مع كبار المسؤولين في محافظة كركوك. والتقى كوبلر محافظ كركوك الدكتور نجم الدين كريم، ونائب المحافظ راكان الجبوري، ورئيس مجلس المحافظة حسن توران.

وأعرب كوبلر عن امتنانه لهم جميعاً للدعم الذي قدموه لمكتب بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق ولأنشطة وكالات الأمم المتحدة في كركوك.

كما تلقى إيجازا من جميع المسؤولين حول آخر التطورات فيما يتعلق بالوضع في كركوك والمسائل الرئيسية العالقة والتحديات التي لا تزال بحاجة إلى معالجة.

وقال الممثل الخاص كوبلر حينها : "هذه زيارتي الأولى إلى كركوك، ولقد حرصت أن آتي إلى هنا في أقرب وقت ممكن بعد استلام مهام عملي ، لكن هذه الزيارة لن تكون الأخيرة بالتأكيد، فكركوك وغيرها من المناطق الداخلية المتنازع عليها تعد أحد الأولويات الرئيسية بالنسبة لنا. والأهم من ذلك، كان طلب جميع المحاورين الذين التقيتهم لغاية الآن أن نساعد في إيجاد طريقة للمضي قدما لمعالجة المسائل العالقة التي تحتاج إلى حلولا". والتقى كوبلر خلال زيارته إلى كركوك ممثلين عن الطائفة المسيحية وناقش معهم أوضاع الطائفة في المحافظة. وقال كوبلر: "العراق غني بتنوعه العرقي والديني وعلى جميع مكوناته المساهمة في بناء عراق تكون فيه قيم التسامح واحترام معتقدات الآخرين وعدم التمييز الأساس لمجتمع سليم." وأشار إلى أنه ينوي في أسرع وقت ممكن وعلى سبيل الأولوية مقابلة ممثلين عن الطوائف الأخرى.